



المملكة المغربية وزارة العدل

الوزير

الرباط في: 25 مارس 2025

6 س 1/4

إلى السيدات والسادة رؤساء كتابات الضبط وكتابات النيابة العامة

الموضوع: حول تفويض تدبير بعض الاختصاصات إلى المديريات الإقليمية.

سلام تام بوجود مولانا الإمام

وبعد، فإنه، وفي إطار حرص هذه الوزارة على ترشيد التدبير وإقرار الحكمة الجيدة بما يتجاوب مع تحديات تنزيل توصيات الميثاق الوطني لإصلاح منظومة العدالة، وتعزيز النهج اللامركز من أجل إرساء دعائم إدارة قضائية حديثة، وبناء على مقتضيات قرار وزير العدل رقم 2348.24 صادر في 7 ربيع الأول 1446 (11 سبتمبر 2024) بإحداث المصالح اللامركزية لوزارة العدل وتحديد اختصاصاتها وتنظيمها، تم إنشاء مديريات إقليمية للعدل على مستوى الدوائر القضائية لكل محكمة استئناف، أنيطت بها مجموعة من الاختصاصات الهامة، خاصة في مجالات، تدبير الموارد البشرية والتحديث والتجهيز وتدبير الممتلكات والميزانية والمحاسبة، بالإضافة إلى صلاحيات أخرى، على مستوى التدقيق ومراقبة التسيير وعقد شراكات مع السلطات الترابية وكافة الفاعلين المحليين، مرتبطة بمجال الارتقاء بالإدارة القضائية.

وإذ تؤكد الوزارة، في هذا السياق، على أنها قامت باتخاذ كافة التدابير ورصدت كل الإمكانيات اللازمة لمواكبة هذه المديريات، وتقديم الدعم لها لتمكينها من أداء مهامها على أكمل وجه، ومواصلة كل الجهود لتعزيز القدرات التدبيرية والتسييرية للمديرين الإقليميين بالشكل الذي يساهم في تحقيق التحول المنشود في قطاع الإدارة القضائية والرفع من نجاعتها وتجويد مختلف خدماتها المقدمة للمرتفقين، فإنه لا يغيب عنها، أن نجاح عمل هذه المديريات

وتحقيق التطلعات المأمولة من استحداثها، لا يمكن بلوغه إلا بتضافر جهود مختلف المسؤولين الإداريين بالمحاكم، لذلك أدعوكم لبذل مجهوداتكم في سبيل إنجاح هذه التجربة وتقديم يد العون والمساعدة في اتخاذ جميع الإجراءات والتدابير الضرورية الكفيلة بتسهيل مأمورية المدراء الإقليميين وخاصة فيما يتعلق باختصاصات الإدارة المركزية المفوضة إليهم.

هذا وأهيب بكم السهر على تطبيق فحوى هذا المنشور كل في حدود اختصاصه وفي علاقته بالجهات ذات الصلة بالموضوع، وذلك بكل دقة وعناية مع إخبار الوزارة بكل إخلال بهذه المقتضيات، وكذا إشعارها بالصعوبات والعراقيل التي قد تعترضكم عند تطبيق هذا المنشور، والسلام.

وزير العدل

عبد اللطيف وهبي